٢١/٤٦ ـ تعيين الأمين العام للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

عملاً بالتوصية الواردة في قرار مجلس الأمن ٧٢٠ (١٩٩١) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١[٤٣] ،

تُعيِّن السيد بطرس بطرس غالي أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ .

الجلسة العامة ٥٩
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٢٣/٤٦ ـ الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠/٤٣ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ و ١٥/٤٤ المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ و ١٢/٤٥ المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تؤكد من جديد مقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، والتزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير شكل حكمها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دونما تدخل أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من الخارج من أي نوع كان ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة في أفغانستان التي نجمت عن انتهاك مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المعترف بها لقواعد السلوك فيما بين الدول ،

وإذ تشير إلى إبرام الاتفاقات بشأن تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان في جنيف بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨[٤٤] ، وإتمام انسحاب القوات الأجنبية وفقاً لهذه الاتفاقات ،

وإذ تدرك استمرار قلق المجتمع الدولي إزاء الآلام التي يعانيها الشعب الأفغاني وإزاء جسامة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها على باكستان وايران وجود ملايين من اللاجئين الأفغان على أراضيهما ،

وإذ تدرك عميق الإدراك مسيس الحاجة إلى حل سياسي شامل للحالة فيما يتصل بأفغانستان ،

وإذ تدرك أن من شأن النجاح في التوصل إلى تسوية سياسية نهائية لمشكلة أفغانستان أن يكون له أثر مواتٍ على الحالة الدولية وأن يعطي زخماً لحل المنازعات الإقليمية الحادة الأخرى ،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمين العام ولممثله الشخصي لما يبذلانه من جهود لإحلال السلم والأمن ،

وإذ تؤيد البيان الذي أصدره الأمين العام بشأن أفغانستان في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١[٤٥] ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[٤٦] ، وبحالة عملية التسوية السياسية ،

١ ـ تؤكد أهمية اتفاقات تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان ، التي سيشار إليها فيما بعد بوصفها " اتفاقات جنيف " ، المبرمة في جنيف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وهي الاتفاقات التي تشكل خطوة هامة نحو إيجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة أفغانستان ؛

٢ ـ تعرب عن بالغ تقديرها للأمين العام ولممثله الشخصي لما يبذلانه من جهود متواصلة للتوصل إلى حل سياسي لمشكلة أفغانستان ؛

٣ ـ تدعو إلى الاحترام الدقيق والتنفيذ المخلص لاتفاقات جنيف من قِبَل جميع الأطراف المعنية التي ينبغي أن تتقيد تقيداً تاماً بنص تلك الاتفاقات وبروحها ؛

٤ ـ تطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تعزز البحث الحثيث عن طرق تؤدي إلى حل سياسي ، مقبول للشعب الأفغاني ، على أساس المبادىء الواردة في بيان الأمين العام بشأن أفغانستان[٤٥] ؛

٥ ـ تكرر تأكيد أن صون سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها وطابعها الإسلامي ، أمر ضروري لإيجاد حل سلمي لمشكلة أفغانستان ؛

---

(٤٣) A/46/700 .

(٤٤) S/19835 ، المرفق الأول ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التالة والأربعون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الوثيقة S/19835 .

(٤٥) انظر A/46/577-S/23146 و Corr.1 ، المرفق ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الوثيقة S/23146 .

(٤٦) انظر A/46/577-S/23146 و Corr.1 ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الوثيقة S/23146 .